

مدى استيفاء دول الاتحاد المغاربي لمعايير التقارب
حالة تونس، الجزائر والمغرب (2006-2012)

د. لخديمي عبد الحميد¹

أ. العربي مصطفى²

خلاصة:

لقد انصب اهتمام الورقة البحثية على استشراف بناء اتحاد نقدي مغاربي تتوحد فيه الدول والمؤسسات المالية والنقدية المغاربية من أجل مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، من خلال دراسة معايير التقارب النقدية والمالية على ثلاثة دول نموذجية متمثلة في الجزائر وتونس والمغرب، ويتوقع من كل دولة أن توفق بين مؤشرات الاقتصادية وهذه المعايير، لكي تنهي لانضمام إلى مشروع التكامل النقدي.

ولقد توصلت الدراسة بشكل عام إلى وجود تقارب شبه كلي في جميع معايير التقارب النقدية والمالية باستثناء بعض السنوات، مع غياب التقارب والتنسيق الاقتصادي والسياسي ما بين الدول المغاربية، حيث يتطلب مشروع التكامل النقدي لدول المغرب العربي اتساقا بين أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وتناغما بين المؤشرات الاقتصادية الكلية ومعدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية ماستريخت، معايير التقارب، الاتحاد النقدي المغاربي.

Abstract :

We have focused the attention of the research paper on exploring the construction of a monetary union moorish unite the countries and institutions, the financial and the monetary the maghreb for face the challenges of the twenty-first century, through the study of the convergence criteria of monetary and financial on three countries A typical represented in Algeria, Tunisia and Morocco, and is expected from each country the Reconcile between economic indicators and These criteria, in order to prepare for accession to the project of monetary integration.

¹ أستاذ محاضر (ب) جامعة بشار lakhdimia1@yahoo.fr

² طالب دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف mlarabi82@yahoo.fr

The study found in general a rapprochement Quasi-entirely in all the convergence criteria of monetary and financial except for some years, with absence of convergence and coordination of economic and political between the Maghreb countries, where the project requires monetary integration of the countries of The Arab Maghreb consistent between the objectives of macroeconomic policies, and the harmony between indicators macroeconomic and economic growth rates.

Key words: the Maastricht Treaty, the convergence criteria, the Monetary Union of the Maghreb

المقدمة:

يشكل الإتحاد النقدي اللبنة الأخيرة في مشروع التكامل الاقتصادي بين الدول، وباكتماله تصبح الدول الأعضاء فعلياً كتلة اقتصادية واحدة على المستوى الدولي. ونظراً للطبيعة الإستراتيجية لمشروع الإتحاد النقدي فإن من المتوقع أن تتحقق من خلاله منافع قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل.

من المنافع القصيرة الأجل إلغاء رسوم التحويل المتعلقة بأسعار صرف الدول الأعضاء فيما بينها وهذا الأمر سيخفض تكاليف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، كما سيرفع من مستوى التجارة البينية، ويساهم في رفع مستوى التنافسية، كون قطاع الأعمال في مشروع التكامل الاقتصادي، سيتعامل مع أسواق الدول الأعضاء كسوق واحدة سواءً من خلال النفاذ إلى هذه الأسواق أو من خلال التسعير بعملة واحدة.

أما المنافع الإستراتيجية لمشروع الإتحاد النقدي، فهي الأكثر أهمية، ومنها، أن الإتحاد النقدي يفرض ارتباط دول الاتحاد فعلياً بسياسة نقدية واحدة وسياسة سعر صرف واحدة، وهذا الأمر يقلل من احتمالات التباعد الاقتصادي بين دول المغاربية نتيجة لاحتتمالات عدم تجانس السياسات الاقتصادية فيما بينها في المستقبل البعيد. كما أن للاتحاد النقدي انعكاسات مباشرة محتملة على معدلات النمو الاقتصادي، والتوظيف، وسهولة انتقال

الاستثمارات بين دول التكامل الاقتصادي، وزيادة تنافسية دولة الأعضاء في استقطابها للاستثمارات الأجنبية.

لدى جاءت الدراسة لتجيب على أهم سؤال جوهري وهو:

- هل تستوفي الدول المغاربية معايير التقارب النقدية والمالية المنصوص عليها في اتفاقية ماستريخت لسنة 1992؟ وإذا كانت الإجابة بنعم - فهل يمكن إنشاء اتحاد نقدي مغاربي على المدى المتوسط أو الطويل؟

يتطلب مشروع التكامل النقدي لدول المغرب العربي اتساقا بين أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وتناغما بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالعجوزات المالية، ومعدلات النمو النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي، وهذا يتطلب تقاربا اقتصاديا يتسجد فيما يطلق عليه بتحقيق معايير التقارب لدى تحاول هذه الورقة طرح دراسة استشرافية مستقبلية لاتحاد نقدي مغاربي من خلال دراسة امكانية وجود تقارب في المعايير المالية والنقدية وهذا بالطبع بدراسة حالة كل الجزائر والمغرب وتونس كنموذج للاتحاد المغاربي المتكون من خمس دول. وقد قسمت الدراسة إلى أربعة محاور وهي كالآتي:

1. التكامل النقدي والعملة الموحدة؛
2. اتفاقية ماستريخت ومعايير التقارب النقدية والمالية؛
3. مسيرة التكامل الاقتصادي والنقدي المغاربي؛
4. اختبار معايير التقارب على الدول المغاربية.

1. التكامل النقدي والعملة الموحدة:

بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول اقليم معين بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية،

والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار.

في منظور "فرايتس ماكلوب" فإن جوهر التكامل النقدي يتمثل في مجموع الترتيبات (الاجراءات والسياسات والعمليات) التي تيسر المعاملات النقدية وتسهلها لجميع الأفراد ولكل المقاصد بين الدول الأعضاء في التكامل.¹ وأن أنجع طريقة لتحقيق ذلك هو إحلال عملة موحدة بدلا من العملات المحلية المنفصلة. ويتفق "فرايتس ماكلوب مع أغلب الاقتصاديين في تعريفه للتكامل الذي يقوم إنشاء عملة موحدة، بدلا من العملات المحلية المنفصلة، ويترتب على قيام التكامل النقدي نتيجتان مهمتان، تتمثل الأولى في أنه ما دامت إدارة أية عملة لا بد وأن يكون طرفا ما مسؤولا عنها، لذلك فإن قيام التكامل النقدي يستتبعه بالضرورة إنشاء سلطة نقدية مركزية، وعادة ما تتخذ شكل مصرف مركزي. أما النتيجة الثانية، فتتمثل في أنه ما زالت الرقابة على الصرف تتضمن فرض قيود على حق التحويل من عملة أخرى، لذلك فإنه لا يمكن أن تكون هناك رقابة على الصرف في داخل منطقة موحدة نقدياً.²

يمكن التمييز بين نوعين من التكامل النقدي، وهما التكامل النقدي الكامل والتكامل النقدي الجزئي.

فالتكامل النقدي الكامل يعني خلق عملة مشتركة واحدة تحل محل العملات الوطنية المتعددة في أداء وظائف النقود المعروفة، مع إقامة سلطة

¹ Fritz Machlup, A History Of Thought On Economic Integration , The Macmillan Press, Columbia University , New York, 1977, PP :22, 23.

² جون وليامسون، "مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"، ورقة قدمت للندوة الفكرية حول التكامل النقدي العربي (المبررات والمشاكل والوسائل)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أبريل 1981، ص:42.

نقدية مشتركة، بالإضافة إلى إصدار عملة على صعيد الاتحاد النقدي الاحتياطيات الأجنبية المشتركة واتباع سياسة صرف مشتركة اتجاه العالم الخارجي. أما التكامل النقدي الجزئي فيقوم على التدرج عبر مراحل انتقالية للوصول إلى التكامل النقدي الكامل، ويتم عادة اللجوء إلى الأسلوب التدريجي عند وجود تباين عميق بين الدول المعنية في الظروف والمشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها كل منها وفي مدى تطور الأسواق النقدية والمالية، وهذا الأسلوب الذي اتبعته دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لبلوغ الوحدة النقدية.¹

2. اتفاقية "ماستريخت" ومعايير التقارب النقدية والمالية:

كان من الطبيعي أن تهتم الحكومات الأوروبية باستكمال عمل الاتحاد النقدي الأوروبي، لذلك عقدت الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي مؤتمر قمة في فيفري 1992 في المدينة الهولندية ماستريخت لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية تم وضع مجموعة معايير للانضمام إلى منطقة الأورو، تمثل إطار عمل وضوابط عمل توجيهية حافزة ودافعة كما أنها تمثل مرجعيات ومرشدة للعمل الموحد الأوروبي، وجدير بالذكر أنه قد وضعت عدة معايير قياسية كشرط مسبق لازم تحقيقه لانضمام أي دولة إلى الاتفاق، وتنقسم معايير التقارب الاسمية إلى نوعين:

■ **معايير التقارب النقدي:** وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.

■ **معايير التقارب المالي:** وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

¹ هيل عجمي جميل، "إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 93-94، ربيع صيف 2007، ص: 220.

2-1. هدف الاتفاق:

يشير اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية (إن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي نقدي) وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية ويتضمن الاتفاق تنظيم كل نواحي الحياة تشريعياً، اجتماعياً، إذ إنها تعتبر وثيقة عمل أوروبية.¹

2-2. شروط الانضمام للوحدة النقدية:

من أجل استكمال الخطوات السابقة، عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر قمة في فبراير 1992 بـماستريخت (هولندا) وضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع اتفاق جديدة لإنشاء الاتحاد النقدي والاقتصاد الأوروبي.

2-2-1. معايير التقارب الاسمية حددت معاهدة ماستريخت معايير يجب احترامها في آن واحد من طرف الدول الراغبة في الانتقال إلى العملة الموحدة، هذه المعايير تدعى "معايير التقارب الاسمية" وهي محل دراستنا هذه وتنقسم إلى نوعين:²

(أ) معايير التقارب النقدي: وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي وهي كالآتي:³

¹ إبراهيم خالد، الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة ، جريدة الوسط البحرينية، العدد 1759 الأحد 1 جوان 2007 ،تاريخ الاطلاع: 12 /09 /2013. متاح على: <http://www.alwasatnews.com/1759/news/read/239796/1.html>

² انظر : - أحمد الصويلح، تأثير الاتحاد النقدي على السياسات النقدية والمالية، في ندوة " العملة الخليجية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " التطلعات والمتطلبات "، دائرة البحوث والإحصاء، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في 11-12 إبريل 2006، ص ص: 05-06، تاريخ الاطلاع: 22 /10 /2013، متاح على: www.kantakji.com/media/4599/251.doc

³ Mona Kamal, The Experience Of The European Monetary Union In The Coordination Of Monetary And Fiscal Policies, MPRA Paper No.

أ-1) **معدل التضخم** : حددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في معدلات التضخم، على أن لا تتجاوز هذه المعدلات حدود 1.5% عن المتوسط الحسابي للدول الأعضاء الأقل تضخما.

أ-2) **سعر الفائدة طويل الأجل**: بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة في توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول اشترطت معاهدة ماستريخت ألا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأجل حدود 2% عن المتوسط السائد في الدول الأعضاء الثلاث ذاتها، وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

أ-3) **استقرار سعر واحتياطي الصرف** : واجهت الدول الأوروبية متاعب كبيرة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها، وانطلاقا من هذا الواقع ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي¹، أي السماح بتقلبات سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

كما حدد اتفاق ماستريخت مهام هذا النظام وكيفيات الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات وتوظيفها ومدى تغطيتها للواردات الشهرية.

27764, posted 3. January 2011, p:11, http://mpira.ub.uni-muenchen.de/27764/1/MPRA_paper_27764.pdf

¹ عرفات نقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2002، ص 257.

ب) **معايير التقارب المالي:** وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي كالآتي:¹

ب-1) نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي : اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا يتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي.²

ب-2) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي : فالدين العام لم يعد مجرد رصيد تقوم الدولة بسداده بقدر ما أصبح أداة لتطوير أداء الدولة، وقد نجحت كثير من الدول في ضبط إنفاقها العام من خلال حسن إدارة الدين العام فجانبا من النفقات العامة يذهب إلى خدمة الدين العام وسداد فوائده وأقساطه وأعبائه، ومن ثم فإن العلاقات التناسبية ما بين رصيد وحجم الدين، وما بين القدرة على سداد أعبائه وخدمته يتم دراستها جيدا، وقد وجد أنه من المناسب أن لا يتعدى حجم الدين في أي وقت من الأوقات حدود 60% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة.

وجدير بالذكر أنه قد وضعت عدة معايير قياسية كشرط مسبق لازم تحقيقه لانضمام أي دولة إلى الاتفاق متمثلة في:³

2-2-2. عوامل التقارب القانونية:

✓ ضمان الإستقلالية الكاملة للمصارف المركزية وانسجام أنظمتها الأساسية؛

¹ Mona Kamal, Op.cit, P:11.

² فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، التطور والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61، الكويت، 2000، ص: 39.

³ لخديمي عبد الحميد، "بواكر انشاء اتحاد نقدي مغاربي في ظل المعطيات الراهنة للأزمات المالية الحالية" الملتقى الدولي حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات المركز الجامعي الواد، يومي: 27/26 فيفري 2012، ص: 05.

✓ تقليل الفوارق وملائمة التشريعات الوطنية للإطار القانوني المشترك.

يبقى هذا العامل الأخير صعب الإنجاز لأسباب السيادة والاستقلالية النقدية .

2-2-3. عوامل التقارب الحقيقية: هو تحسين مستوى المعيشة ويسمى كذلك

"التربط الاقتصادي والاجتماعي" ويتكون من العناصر الآتية :

✓ التحكم في معدل البطالة وخلق مواطن الشغل؛

✓ هيكلية ميزان المدفوعات؛

✓ التساوي على مستوى الأجور والضريبة على المداخل؛

✓ النفقات العامة.

وتعتبر هذه المعايير وثيقة الصلة بالسياسة النقدية ويتوقع من كل دولة أن توفق بين مؤشراتها وهذه المعايير كي تتمكن من أن تكون مؤهلة للانضمام إلى الاتحاد النقدي.

3- مسيرة التكامل الاقتصادي والنقدي المغاربي (الانجازات والمعوقات):

لقد أدركت البلدان المغاربية مبكراً أن التنمية الجادة لا يمكن أن تكون قطرية ضيقة ، مما قد يعرضها لأن تُمارس عليها شروط التبعية والانزواء ، وتكييف خططها وبرامجها طبقاً لخطط وبرامج القوى المهيمنة، فالمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكبر من أن تُواجهها دولة بمفردها ، بل حتى الدول الكبرى أصبحت تلوذ بفضاءاتها الإقليمية.

1.3. الانجازات:

يمكن تتبع البدايات الأولى لهذا الإدراك بتوقيع اتفاقيات الرباط عام 1963 (منذ 44 عاماً) والتي نصت على تحقيق التوافق في سياسة البلدان الثلاثة (المغرب، تونس، الجزائر)، تجاه السوق الأوروبية المشتركة، وتنسيق مخططات التنمية. ومنذ ذلك الوقت اقتنعت الدول المغاربية بأهمية التكامل الاقتصادي الذي يحقق مصالحها، ممثلاً في إزالة كل ما يعرقل حركة السلع

والأشخاص ورؤوس الأموال ، وذلك بتبني حزمة من الاتفاقيات وسلسلة من الإجراءات التي لزم كل منها باتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.

وقد شهد العام 1980 إنشاء لجنة عليا للإشراف والتوجيه ، تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد واللجنة الاستشارية القارة، ولجان قطاعية مختصة (عشرون لجنة) مكلفة بإعداد الدراسات والبرامج، واقتراح الإجراءات التنفيذية المطلوب اتخاذها من طرف الأجهزة الإدارية للدول.

واستشعاراً للأخطار التي تواجهها هذه الدول ، والإيمان بضرورات التشاور والتنسيق والتكامل ، فقد عقدت قمة مغربية للدول الخمس في 10/06/1988 وتقرر تشكيل لجنة عليا لإعداد مشروع الوحدة المغربية ، انعقدت على أثرها القمة التأسيسية في مراكش 17/02/1989 والتي وضعت هياكل الاتحاد ، متضمنة أهدافاً وطموحات كبيرة ، يتحتم إنجازها خلال أربع سنوات مثل:¹

- حرية التبادل التجاري؛
- إلغاء الحدود الداخلية؛
- إنشاء المصرف المغربي للاستثمار؛
- تحقيق الوحدة الجمركية.

على أن يتم استكمال إنشاء السوق المغربية المشتركة عام 2002 .

وكونت هياكل الاتحاد ممثلة في الأمانة العامة ، اللجان الوزارية المتخصصة ، لجنة الأمن الغذائي لجنة الاقتصاد والمالية ، لجنة البنية الأساسية ، لجنة الموارد البشرية ، الهيئة القضائية.

وفي الدورة الثامنة لأعضاء المجلس الوزاري المكلف بالتجارة التي عقدت بتونس في يناير 2007، تم تدارس نتائج أعمال الفريق المكلف بإعداد اتفاقية

¹ محمد الشكري، "تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي"، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، 7-8 نوفمبر 2007 ، قطر، ص ص: 04، 05.

منطقة التبادل الحر المغاربية ، والبرنامج المرحلي للإعفاء من الرسوم الجمركية، والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل، وإعداد التصنيف الجمركي الموحد وتنسيق السياسات في مجال التجارة والجمارك، وكذلك مشروع التنسيق إزاء قيام منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي عام 2010، ومدى استعداد الدول المغاربية لاستحقاقات هذه المرحلة.¹

عقد الاجتماع السادس لمحافظي المصارف المركزية بطرابلس في أوت 2007، حيث تم تشكيل ثلاث لجان مكلفة بإعداد برامج لتنسيق السياسات النقدية والمصرفية بين هذه الدول، متمثلة في لجنة الرقابة المصرفية، لجنة السياسة النقدية وأنظمة الصرف، لجنة أنظمة المدفوعات، كما تم أيضاً تدارس مدى تفعيل دور اتحاد المصارف المغاربية.

2.3. المعوقات:

لقد واجه الاتحاد المغاربي خلال حقبة التسعينات، وكالعادة في كل تعاون اقتصادي عربي تداخل السياسي بالأمني والاقتصادي، مثل الملف الإسلامي بالجزائر، ومشكلة الصحراء الغربية، والمشاكل الحدودية بين المغرب والجزائر، وتباين المواقف من قضية لوكربي، وتداعيات الموقف من احتلال العراق لدولة الكويت، والموقف من إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الكيان الصهيوني في أرض فلسطين.

وحسب المادة الخامسة من معاهدة الاتحاد المغاربي ، فإن مجلس الرئاسة ينعقد في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة ذلك (وما أكثر هذه الضرورات) لقد انعقدت القمة 6 مرات خلال العشريون سنة الماضية ، كان آخرها بتونس عام 1994.

وبطي صفحة حرب الخليج، وقضية لوكربي، استشعر القادة المغاربة أهمية التعاون والتكامل، حيث تم تكثيف اجتماعات مجلس وزراء الخارجية،

¹ محمد الشكري، مرجع سابق، ص: 07.

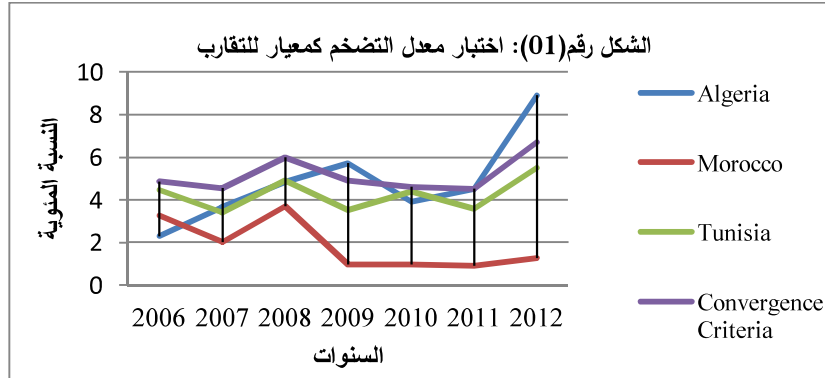
والمجلس الوزاري المكلف بالتجارة واللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية¹.

4- اختبار معايير التقارب على الدول المغاربية:

هذا المحور الأخير يسلط الضوء على مدى وجود توافق في معايير التقارب النقدية والمالية بين دول المغرب العربي، وتخص الدراسة تونس والجزائر والمغرب كنموذج للاتحاد المغاربي.

4-1. معيار معدلات التضخم:

يبين الجدول (01) في ملحق الجداول معدلات التضخم لكل من تونس والجزائر والمغرب وهي ممتدة من 2006 إلى غاية 2012، بالإضافة إلى معيار التقارب الذي تم احتسابه من خلال متوسط معدلات التضخم للبلدان السالفة الذكر مضاف إليها 1.5% وفق ما نصت عليه اتفاقية ماستريخت. والشكل التالي يوضح اختبار هذا المعيار وهو كالآتي:



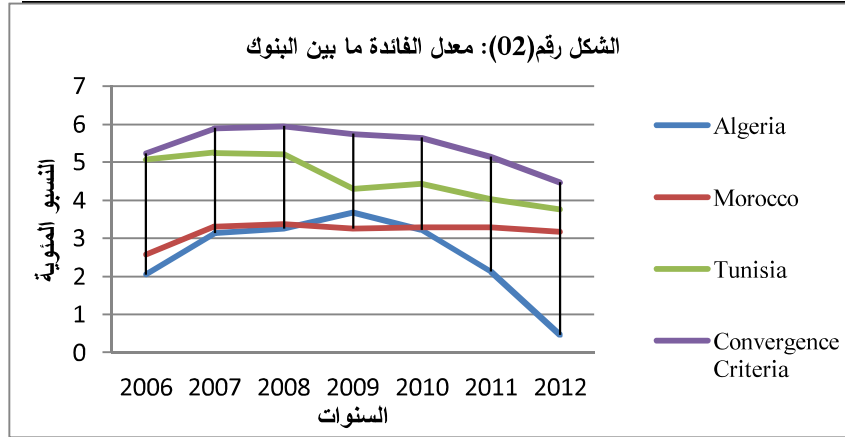
المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الجدول رقم (01) في ملحق الجداول
من خلال الشكل يتبين أن معيار التقارب لمعدلات التضخم قد تحقق
لكل تونس والمغرب خلال الفترة الدراسة حيث نجد أن تونس قد حققت

¹ نفس المرجع السابق ، ص: 06.

مستويات متوسطة من التضخم ومستقرة خلال سنوات الدراسة وهي في جميع الحالات دون معيار التقارب، أما المغرب فقد بدأ التضخم في بداية الفترة مستقرا لينخفض بعدها بشكل حاد في نهاية الفترة نحو الأسفل إلى أدنى مستوياته وهي نتيجة جد مرضية ليرتفع بشكل طفيف في سنة 2012، مع بقائه دون معيار التقارب، باستثناء الجزائر والملاحظ أن معيار التقارب لديها لم يتحقق خلال سنتي 2009 وبتجاوز طفيف في 2011 و 2012 حيث بدأ التضخم حتى منتصف الدراسة في تزايد مستمر وهذا بسبب ارتفاع النفقات الحكومية الناتجة عن الزيادة في أسعار النفط وهذا لأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، مما أدى إلى تجاوز المستوى معيار التقارب بشكل كبير، باستثناء تونس التي تعتمد على السياحة، أما المغرب فيعتمد على قطاعات متعددة مثل السياحة والزراعة والصناعة.

4-2. معيار سعر الفائدة طويل الأجل:

يبين الجدول (02) في ملحق الجداول معدلات الفائدة لكل من تونس والجزائر والمغرب وهي ممتدة من 2006 إلى غاية 2012، بالإضافة إلى معيار التقارب الذي تم احتسابه من خلال متوسط معدلات الفائدة للبلدان السالفة الذكر مضاف إليها 2% وفق ما جاء في اتفاقية ماستريخت. والشكل التالي يوضح اختبار هذا المعيار وهو كالآتي:

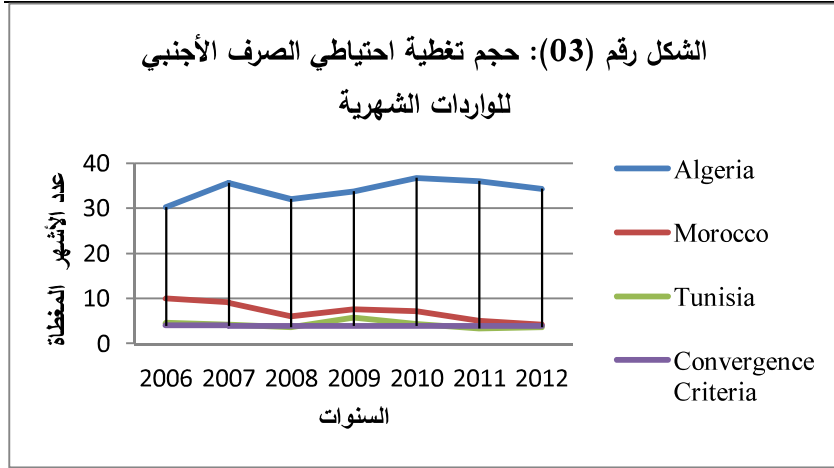


المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الجدول رقم (02) في ملحق الجداول

من خلال الشكل يتبين أن معيار التقارب لمعدلات الفائدة ما بين البنوك محقق لكل تونس والجزائر والمغرب خلال فترة الدراسة حيث نجد أن تونس قد عرفت مستويات مرتفعة لسعر الفائدة خاصة في بداية الفترة إلا إنها بقيت دائماً دون المستويات المقبولة مقارنة بمستوى معيار التقارب أما بالنسبة للجزائر والمغرب فقد عرفت خلال نفس الفترة معدلات فائدة مستقرة رغم وجود بعض تذبذبات إلا أنها لا تشكل عائقاً للبنوك في المدى البعيد. كما ان الملاحظ بالنسبة للجزائر عرف حينها معدل الفائدة انخفاضاً حاد وصل إلى 0.47 بالمئة وهي نسبة مشجعة للاستثمار، وتؤكد في الوقت الزيادة في المعروض النقدي من خلال التوسع في الانفاق الحكومي.

3-4. معيار كفاية الاحتياطيات من النقد الجنبى:

يبين الجدول (03) في ملحق الجداول احتياطيات النقد الأجنبي لكل من تونس والجزائر والمغرب وهي ممتدة من 2006 إلى غاية 2012، بالإضافة إلى معيار التقارب المتضمن تغطية الاحتياطيات من النقد الأجنبي لـ 4 أشهر من الواردات وفق ما جاء في اتفاقية ماستريخت. والشكل التالي يوضح اختبار هذا المعيار وهو كالاتي:

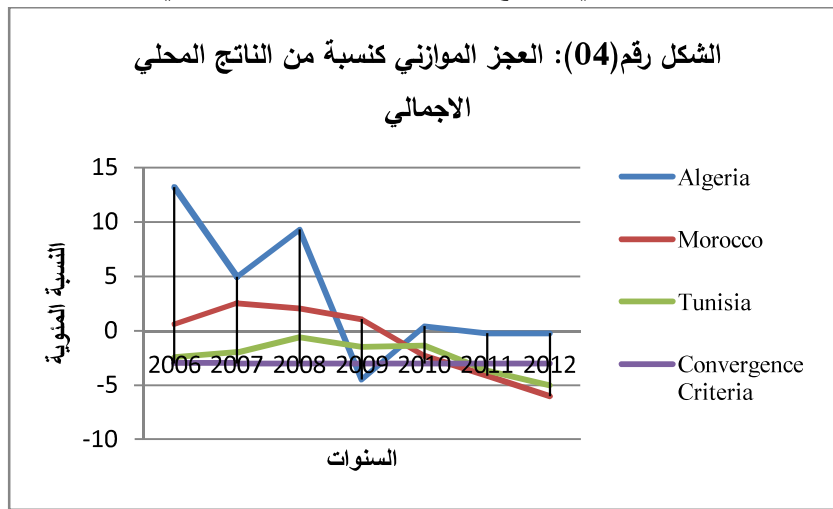


المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الجدول رقم (03) في ملحق الجداول

من خلال الشكل يظهر أن معيار التقارب لتغطية احتياطي النقد الأجنبي للواردات الشهرية محقق في كل من الجزائر بنسب عالية وصلت في حالات إلى 36 شهر في سنة 2010 وذلك لحجم احتياط الصرف الكبير الذي تملكه نتيجة ارتفاع أسعار النفط، أما بالنسبة للمغرب فقد عرف مستويات متدنية لمؤشر تغطية احتياطي الصرف للواردات، إلا أنه بقي دائماً فوق المستوى المطلوب حيث وصل في أقصى درجات إلى حوالي 10 أشهر في سنة 2006 وقد حافظت على هذا المستوى حتى سنة 2012. باستثناء تونس التي لم تحقق شروط هذا المعيار في سنتي 2008 و 2011 و 2012. وهذا يشكل خطر على السلع الضرورية المستوردة في حالة وجود أزمة اقتصادية، في السنتين الأخيرتين المشار إليها بالنسبة لتونس هذا الانخفاض ناتج عن الحالة التي مرت بها تونس فيما يخص الربيع العربي وتفاقم الأزمة السياسية، لكن حالياً كل المؤشرات تدل على تونس مقبلة على وضع مستقر مستقبلاً سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

4-4. معيار العجز الموازني:

يبين الجدول (04) في ملحق الجداول العجز الموازني كنسبة من الناتج المحلي لكل من تونس والجزائر والمغرب وهي ممتدة من 2006 إلى غاية 2012، بالإضافة إلى معيار التقارب المقدر بـ 3%- وفق اتفاقية ماستريخت. والشكل التالي يوضح اختبار هذا المعيار وهو كالآتي:



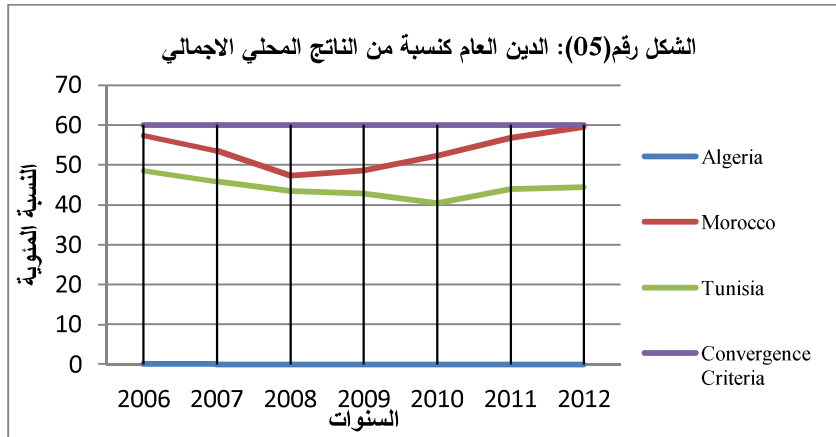
المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الجدول رقم (04) في ملحق الجداول

من خلال الشكل يتضح أنه خلال السنوات الأولى حتى غاية سنة 2008 قد تحققت شروط معيار التقارب، إلا أنه في سنة 2009 نجد أن الجزائر مثلاً لم تحقق التقارب المنشود بحيث سجلت عجزاً يقارب -4.46 نظراً لحجم النفقات الحكومية التي عرفت تلك السنة، باستثناء تونس والمغرب التي سجلت مستويات أعلى من معيار التقارب، أما سنة 2010 فنجد أن كل الدول بدون استثناء حققت شروط التقارب، أما بداية من سنة 2011 و 2012 تم حدوث حالة تدهور وعجز في الميزانية بالنسبة للمغرب وتونس وهو دون مؤشر معيار التقارب سجلت نسب عجز أقل 3%-، وهذا وضع يهدد

التكتلات والاتحادات النقدية لأن العجز الموازني يعتبر عامل مهم من عوامل الاستقرار المالي في طريق تشكيل اتحاد نقدي، باستثناء الجزائر التي عاد فيها المؤشر إلى وضع مستقر يقارب الصفر وأعلى من المستوى المطلوب.

4-5. معيار الدين العام الحكومي:

يبين الجدول (05) في ملحق الجداول الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي لكل من تونس والجزائر والمغرب وهي ممتدة من 2006 إلى غاية 2012، بالإضافة إلى معيار التقارب المقدر بـ 60% وتنص اتفاقية ماستريخت على عدم تتجاوز هذه النسبة . والشكل التالي يوضح اختبار هذا المعيار وهو كالآتي:



المصدر: من إعداد الباحثان إعتقادا على الجدول رقم (05) في ملحق الجداول

من خلال الشكل يتضح أن الدول المعنية قد حققت هذا المعيار خلال فترة الدراسة، فنجد مثلا تونس والمغرب قد سجلت نسب عالية من الدين العام الحكومي وبالأخص المغرب حيث سجلت نسبة الدين العام الحكومي للناتج نسبة قاربت 59.61% في سنة 2012 وهي تقريبا مساوية لمؤشر التقارب، لكن بقي هذا الشرط محقق بعدم تجاوز النسبة المسموح بها، وهذا ناتج عن القروض التي يفترضها المغرب بشكل كبير سواء من بنك التنمية الأفريقي أو

بنك التنمية الاسلامي أو من صندوق النقد العربي لتمويل برامج التنمية المحلية والمستدامة، وهذا يشكل بطبيعة الحال يشكل عبء مالي على الميزانية، أما بالنسبة للجزائر فقد حققت المعيار من خلال تسجيلها لنسب معدومة من الدين العام الحكومي وذلك بقيامها بتسديد جميع مستحققاتها من المديونية الخارجية منذ سنة 2004 وهذا جعلها في طليعة الدول المغاربية في تحقيق استقرار مالي على المدى البعيد.

الخاتمة:

اشتملت الدراسة على اختبار معايير التقارب النقدي المتمثلة في معدلات الفائدة ومعدل التضخم ومدى كفاية الاحتياطات من النقد الأجنبي لتغطية الواردات وهذه المعايير ذات صلة وثيقة بالسياسة النقدية، كما اشتملت الدراسة على اختبار معايير التقارب المالي المتمثلة في نسبة العجز المالي من الناتج المحلي ومعيار الدين العام كنسبة من التاج المحلي ويتوقع من كل دولة أن توفق بين معالمها الاقتصادية وهذه المعايير، لكي تنهيا لمشروع التكامل النقدي.

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج نردها فيما يلي:

- غياب الارادة السياسية لدى قادة الدول المغاربية في بناء تكامل اقتصادي ونقدي باستثناء تونس التي أبدت رغبة قوية في تشكيل اتحاد مغاربي لاسيما بعد ثورة الياسمين؛
- تداخل الخلافات ما بين السياسي بالاقتصاد خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب؛
- بالنسبة لمعيار التضخم فهو محقق خلال فترة الدراسة للدول المعنية باستثناء سنتي 2009 و 2012 للجزائر التي شروط معيار التقارب.

- بالنسبة لمعيار سعر الفائدة طويل الأجل فهو محقق لكل الدول المدروسة خلال فترة الدراسة.
- بالنسبة لمعيار كفاية احتياطي النقد الأجنبي لتغطية الواردات فهو محقق للجزائر والمغرب باستثناء تونس، ولكن بشكل عام فهو مقبول إذا اعتبرنا منحنى الأخيرة قريب لمنحنى التقارب.
- بالنسبة لمعيار العجز الموازي، فهو محقق للدول المعنية باستثناء سنة 2009 للجزائر وسنة 2011 و 2012 بالنسبة للمغرب وتونس.
- بالنسبة لمعيار الدين العام للنتائج محقق في كل الدول المعنية خلال فترة الدراسة.

تقييم النتائج والتوصيات:

إن تشكيل اتحاد نقدي اتحاد نقدي مغاربي وإصدار عملة مغاربية موحدة على المد المتوسط والطويل يعتبر من أهم وأبرز الأحداث المتوقع حدوثها خلال الفترة المقبلة، لما لذلك من أهمية كبيرة على الاقتصاد العالمي، وإيذاًنا بميلاد كتلة اقتصادية عالمية تتمتع بقوة اقتصادية لا يستهان بها. لذلك انصب اهتمام الدراسة على استشراف بناء اتحاد نقدي مغاربي تتوحد فيه المؤسسات المالية والنقدية المغاربية من أجل مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، من خلال دراسة معايير التقارب النقدية والمالية على ثلاثة دول نموذجية متمثلة في الجزائر وتونس والمغرب. وبناءً على النتائج المتوصل إليها أعلاه توصلنا إلى استنتاج مجموعة من التوصيات التالية:

- يجب على قادة الدول المغاربية أن تدرك حجم الخسائر سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي نتيجة عدم الاندماج في كتلة اقتصادية أو نقدي واحد يحمي مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى.
- إعطاء أهمية كبرى في احترام شروط معايير التقارب النقدية والمالية لاتفاقية ماستريخت خاصة بالنسبة للجزائر فيما يخص التضخم وتونس فيما

يخص العجز الموازي وتغطية احتياطي الصرف للواردات والمغرب فيما يخص العجز الموازي؛

• فصل السياسة عن الاقتصاد ، والتعامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة، بعيداً عن الإيديولوجيا، والمصالح الشعبية الضيقة، وترسيخ ثقافة إيجابية لإدارة الخلافات ، والأخذ بعين الاعتبار موقع المغرب العربي، وموارده ومكانية وطموحات شعوبه واستشراف مستقبله.

• يجب تدرك الدول المغاربية إنها عالم يتجه نحو تكتلات اقتصادية وإقليمية لا تراعى فيه مصلحة الدول الصغيرة؛

• الإسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية كتمهيد في اندماج اقتصاديات الدول المغاربية ؛

• تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية، وخاصةً فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي ، والإصلاح الضريبي والجمركي ، وتحرير الحساب الرأسمالي.

تدعيم وتفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي، وإعطائها صلاحيات كافية لتنفيذ قراراتها وإلغاء أية عقبات تعترض تفعيل القرارات كقاعدة للإجماع.

المراجع:

1. إبراهيم خالد، الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة ، جريدة الوسط البحرينية، العدد 1759 الأحد 1 جوان 2007، تاريخ الاطلاع: 2013/09/12. متاح على: <http://www.alwasatnews.com/1759/news/read/239796/1.html>

2. أحمد الصويلح، تأثير الاتحاد النقدي على السياسات النقدية والمالية، في ندوة " العملة الخليجية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " التطلعات والمتطلبات "، دائرة البحوث والإحصاء، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي،

في 11-12 إبريل 2006، تاريخ الاطلاع: 22/10/2013، متاح على:

www.kantakji.com/media/4599/251.doc

3. جون وليامسون، "مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"، ورقة قدمت

للندوة الفكرية حول التكامل النقدي العربي (المبررات والمشاكل والوسائل)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أبريل 1981.

4. هيل عجمي جميل، "إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 93-94، ربيع صيف 2007.

5. عرفات نقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2002.

6. لخديمي عبد الحميد، "بؤادر انشاء اتحاد نقدي مغاربي في ظل المعطيات

الراهنة للأزمات المالية الحالية" الملتقى الدولي حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات المركز الجامعي الواد، يومي: 26/27 فيفري 2012.

7. محمد الشكري، "تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي"، المؤتمر

المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقيمة الاقتصادية، 07-08 نوفمبر 2007، قطر.

8. فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، التطور

والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61، الكويت، 2000.

9. Fritz Machlup, A History Of Thought On Economic Integration, The Macmillan Press, Columbia University, New York, 1977.

10. Mona Kamal, The Experience Of The European Monetary Union In The Coordination Of Monetary And Fiscal Policies, MPRA Paper No. 27764, posted 3. January 2011, http://mpira.ub.uni-muenchen.de/27764/1/MPRA_paper_27764.pdf

ملحقات البحث:

الجدول رقم (01): اختبار معدل التضخم كمعيار التقارب (%)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معيـار التقارب	4.86	4.54	5.99	4.91	4.6	4.51	6,72
البلدان	معدل التضخم						
الجزائر	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8,89
المغرب	3.28	2.04	3.7	0.99	0.98	0.92	1,27
تونس	4.49	3.41	4.92	3.52	4.41	3.6	5,5

المصدر: البنك العالمي، قاعدة البيانات (database)، www.worldbank.org

مع العلم أن معيار التقارب لمعدل التضخم = المتوسط الحسابي لمعدل التضخم للدول الأعضاء + 1.5%

الجدول رقم (02): اختبار معدل الفائدة كمعيار التقارب (%)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معيـار التقارب	5.23	5.89	5.94	5.74	5.64	5.14	4,47
البلدان	معدل الفائدة طويل الأجل						
الجزائر	2.052	3.133	3.265	3.678	3.221	2,137	0,47
المغرب	2.578	3.309	3.371	3.257	3,290	3,292	3,18
تونس	5.071	5.243	5.213	4.304	4,432	4,027	3,76

المصدر: صندوق النقد الدولي (database) www.IMF.org

مع العلم أن معيار التقارب لمعدل الفائدة = المتوسط الحسابي لمعدل الفائدة للدول الأعضاء + 2%

الجدول رقم (03): اختبار تغطية احتياطي الصرف الأجنبي للواردات كمعيار التقارب

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معيـار التقارب	4 أشهر	4 أشهر	4 أشهر	4 أشهر	4 أشهر	4 أشهر	4 أشهر
البلدان	عدد أشهر تغطية احتياطي الصرف للواردات						
الجزائر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر
	30,16	35,54	31,99	33,75	36,68	35,92	34,2
المغرب	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر
	9,94	9,05	6,07	7,57	7,24	5,07	4,21

د. لخديمي عبد الحميد، أ. العربي مصطفى، مدى استيفاء دول الاتحاد المغاربي...

تونس	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر
	4,52	4,17	3,71	5,81	4,40	3,30	3,67

المصدر: البنك العالمي، قاعدة البيانات (database)، www.worldbank.org

مع العلم أن معيار التقارب لتغطية احتياطي الصرف لقيمة المستوردات هو تغطية أربعة أشهر من الاستيراد كحد أدنى حسب اتفاقية ماستريخت.

عدد أشهر الاستيراد المغطاة = حجم احتياطي الصرف الاجمالي ÷ متوسط قيمة المستوردات الشهرية.

الجدول رقم (04): اختبار العجز الموازي كمعيار التقارب (%)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معيّار التقارب	-3	-3	-3	-3	-3	-3	-3
البلدان	العجز الموازي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي						
الجزائر	13.16	4.94	9.27	-4.46	0.40	-0.28	-0,254
المغرب	0.59	2.52	2.01	1.04	-2.34	-4.15	-6,038
تونس	-2.44	-1.99	-0.61	-1.46	-1.36	-3.69	-5,039

المصدر: البنك العالمي، قاعدة البيانات (database)، www.worldbank.org

مع العلم أن معيار التقارب للعجز الموازي = (-3)% من الناتج كحد أدنى حسب اتفاقية ماستريخت.

العجز الموازي نسبة من الناتج = قيمة العجز الموازي ÷ حجم الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم (05): اختبار الدين العام الحكومي كمعيار التقارب (%)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معيّار التقارب	60	60	60	60	60	60	60
البلدان	الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي						
الجزائر	0	0	0	0	0	0	0
المغرب	57,31	53,52	47,29	48,54	52,33	56,83	59,61
تونس	48,56	45,87	43,40	42,77	40,36	44,02	44,46

المصدر: البنك العالمي، قاعدة البيانات (database)، www.worldbank.org

مع العلم أن معيار التقارب للدين العام الحكومي = (60)% من الناتج كحد أقصى حسب اتفاقية ماستريخت.

الدين العام نسبة من الناتج = قيمة الدين العام ÷ حجم الناتج المحلي الاجمالي.